عنوان البحث

الظاهرة الحزبية والمشاركة الديمقراطية

The Phenomenon of Partisanship and Democratic Participation

أحمد جمعة سعيد سرير

محاضر: قانون دستوري قسم القانون العام

جامعة بنغازي – ليبيا

ملخص

لما للأحزاب من أهمية في العصر الراهن كونها تمثل السمة البارزة لأغلب الأنظمة السياسية، رأينا في هذا البحث أ نسلط الضوء على أهمية دور الأحزاب السياسية بالنسبة للمشاركة في الشأن العام، ومدى تحقيق الهدف من وراء هذه المشاركة خصوصاً أن هناك بعض الأنظمة تنعدم فيها ثقافة التعددية الحزبية بسبب طبيعة النظام أو التي تتخذ من الحزب الواحد نظاماً لها، فبالتالي لن تكون هناك أي غاية تُنتظر من المشاركة؛ بل والأدهى من ذلك أن مثل هذه الأنظمة تحتاج إلى وقت طويل نسبياً حتى تصل إلى مرحلة متقدمة تعي فيها جيداً وتُدرك مدى أهمية المشاركة الحزبية بعكس المجتمع الذي يكون فيه حالة من الوعي السياسي والثقافي، ويُدرك جيداً مدى الأهمية التي تكون للأحزاب السياسية كوسيلة ديمقراطية يتمكن الأفراد من خلالها المشاركة في صنع القرار، وعليه يسهم هذا البحث إلى بيان أهمية دور الأحزاب كوسيلة من وسائل المشاركة في الشأن العام خصوصاً لو كان المجتمع يتمتع بدرجة كافية من الوعي السياسي تجعله يُدرك تماماً دوره وتأثيره في صنع القرار.

الكلمات المفتاحية:

الظاهرة الحزبية – المشاركة الديمقراطية – التعددية الحزبية – المشاركة السياسية.

Abstract

Whereas the importance of political parties in the current era, as they represent the prominent feature of most political systems, our perspective in this research to cast a light upon the significance of the role of political parties with regard to participation in public affairs and the extent to which the goal behind this participation is achieved, especially since there are some systems in which the culture of party pluralism does not exist due to The nature of the system or one that takes one party as its system, therefore there will be no objective expected from participation. Rather, what is worse than that is such systems require a relatively long time until they reach an advanced stage in which they are well aware and realize the extent of the need of party participation, unlike the society in which provides atmosphere of political and cultural awareness that is well aware of the extent of the importance that political parties have as a democratic means through which individuals can participate in decision-making. Accordingly, this research contributes to clarifying the role of political parties as a means of participation in public affairs, especially if society practice a sufficient degree of political awareness. Where it becomes fully aware of his role and influence in decision-making.

Key words:

The woman, the political participation, the international conventions, the protection

مقدمة

تسعى الشعوب منذ الأزل إلى بلوغ ما يحقق لها الأمن والاستقرار، والملفت للنظر أن نمو التجمعات البشرية التدريجي أتاح لها إعادة النظر في بعض المسلمات الموروثة عن القرون السابقة، وتعتبر سلطة الملك المطلقة إحدى دعائم النظام الغربي في القرون الوسطى أحد المسلمات التي أُعيد فيها النظر مع بداية النهضة الأوربية حيث ساهمت الأوضاع الفكرية المرافقة لتلك المرحلة من بعث أفكار سياسية قام بترويجها مفكرون في مجالات مختلفة، حيث كان لها الأثر البارز في إحداث تحولات عميقة في الحياة السياسية.

وتعتبر الأحزاب جزء مهم من المشاركة السياسية بل أن الأنظمة السياسية باتت تُصنف وفق الداخل الحزبي لها، وبالتالي أصبح من غير المعقول تصور حياة سياسية معاصرة دون أحزاب.

إن الأحزاب اليوم تشكل حلقة وصل بين مجموع الشعوب والحكومة، بل ووسيلة أيضاً لتنظيم الرأي العام وتوصيله إلى السلطات.

وبالنظر إلى أهمية الأحزاب اليوم والتي أصبحت تمثل السمة البارزة لأغلب الأنظمة السياسية بعد أن كانت في عهد قريب لا تؤمن إلا بنظام الحزب الواحد مما أضفى هذا الأمر وعي سياسي لدى المواطنين بأهمية تعدد الأحزاب لكي يتسنى ممارسة العمل السياسي وفرض قواعد التنافس الديمقراطي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بشكل أساسي حول انعدام الثقافة والوعي السياسي لدى أغلب المواطنين، وضمور المشاركة السياسية بسبب طبيعة النظام الذي كان سائداً خلال عقود طويلة لم يمارس خلالها المواطن أي مشاركة حقيقية في الشأن العام، وعليه كان لازماً علينا إبراز دور الأحزاب السياسية في توعية المواطنين بأهمية المشاركة الحزبية وفق قواعد الديمقراطية كوسيلة للمشاركة في الشأن العام.

سبب اختيار البحث:

لقد شكل بروز الأحزاب السياسية في ليبيا عقب السابع عشر من فبراير بشكل مفاجئ صدمة سياسية بسبب الاغتراب السياسي نتيجة لسيطرة الحكم الفردي لعقود كثيرة، فمن هنا كان سبب اختيار البحث وذلك لأهمية المشاركة الحزبية ودورها في صنع القرار.

منهجية البحث:

اتبعنا في دراستنا لهذا البحث على المنهجية التحليلية لتجارب الأحزاب السياسية المختلفة والوقوف على مدى الاستفادة من تجارب كان لها دور في الحياة السياسية.

خطة البحث:

تحقيقاً للهدف المرجو من هذا البحث فقد رأينا تقسيمه على النحو الآتي:

- المبحث التمهيدي: ماهية الظاهرة الحزبية.
- المبحث الأول: أنماط المشاركة الحزبية.
- المبحث الثاني: تقدير المشاركة الحزبية.

المبحث التمهيدي

الظاهرة الحزبية والمشاركة الديمقراطية

تعتبر الظاهرة الحزبية بمفهومها المعروف حديثة النشأة حيث لم تكن معروفة منذ قرن ونصف إلا في العالم المتقدم؛ مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، ثم انتقلت إلى أوربا ومنها إلى أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، والحزب السياسي بوصفه فاعلاً اجتماعياً، وسياسياً، وبنية مؤسسية أهم ظاهرة كون له تفاعل كبير في عمليات الشكل الاجتماعي[1].

وعليه سوف نتناول ماهية الظاهرة الحزبية من خلال الآتي:

المطلب الأول

مفهوم الأحزاب السياسية

بسبب اختلاف الأيديولوجيات، ووجهات النظر بين فقهاء القانون الدستوري لم يتم الوصول إلى تعريف جامع مانع للحزب السياسي في مختلف الدول، ولهذا في إطار محاولتنا البحث عن مفهوم الحزب السياسي؛ سنستعرض بعض المفاهيم التي قال بها بعض الفقهاء وذلك على النحو الآتي:

أولا: المعنى اللغوي للحزب السياسي:

نستعرض في هذا الفرع معنى الحزب السياسي وذلك بحسب ما جاء في معاجم اللغة العربية، ونذكر منها:

أ- ما جاء في مختار الصحاح أن الحزب لغة يعني الطائفة، وجمعها الأحزاب أو الطوائف، وكذلك

(1) انظر أ. محمد عبد الله الشوابكة: واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد (1)، السنة 2021، ص315.

يقال الورد أو السلاح، أو الجماعة من الناس[1].

ب- وجاء في لسان العرب أن الحزب جماعة من الناس، والجمع أحزاب، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم حزب، والأحزاب الطوائف من الناس[2].

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية:

تباينت محاولات الفقهاء حول المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية، ففي الفكر الغربي فقد عرف الأستاذ "جانو Jano" الحزب السياسي بأنه: "حشد منظم يهدف إلى تحقيق آراء ومصالح أعضاءه"[1].

وعرف "ادموند بيرك E. Burk" الحزب السياسي بأنه: "مجموعة من الأشخاص تم بينهم اتفاق على مبدأ مفاده خدمة الوطن والصالح العام"[3].

ويؤخذ على هذا المفهوم أنه مرن للغاية لإمكانية اشتماله على تنظيمات أخرى ممكن أن تدخل في إطاره كالنقابات وغيرها، والواضح أن "بيرك" قد نظر للحزب هنا على أنه مجموعة رأي، وبالتالي هذا التصور في الوقت الحاضر لم يعد موجود لأن الهدف الأساسي للحزب هو الوصول إلى الحكم[4].

---

(1) انظر محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: القاموس المحيط، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية، مصر، 1994، ص150.

(2) انظر لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين أبو منظور الأنصاري الرويفي الأفريقي، دار بيروت، الطبعة الثالثة، جزء 15، ص308-309.

(3) انظر د. كريم يوسف كشاكش: الحريات العامة والأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1987م، ص533.

انظر كذلك أ. زنيبع رابح: النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003، ص10.

(4) انظر د. سليمان صالح الغويل: ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة – دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، ص29.

ويشير الفقيه "ماكس فيبر .Max F" أن الحزب: "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء"[1].

أما في الفقه العربي فقد عرف الفقيه الدكتور "سليمان الطماوي" الحزب بأنه: "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[2].

ويُعرف الدكتور "سليمان الغويل" الحزب بأنه: "تنظيم جماعي يقوم على جزء من الشعب تجمعهم وحدة الأفكار والمصالح وغايته الأساسية استمرار السيطرة على الحكم أو الوصول إليه، أو المشاركة فيه، أو معارضته"[3].

ويتضح مما سبق أنه وبالرغم من تعدد واختلاف المفاهيم لمصطلح الحزب السياسي إلا أنه يشتق منها عناصر مهمة يجب توافرها، ومنها:

أ- وجود تنظيم يتميز بالعمومية والاستمرارية.

ب-الهدف والذي يتمثل في سعي الحزب للوصول إلى السلطة.

ج-سعي الحزب للحصول على تأييد وثقة المواطنين وذلك عن طريق برنامج محدد يطرحه الحزب.

(1) انظر د. عبد الرحمان أحمد حسين: التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص44.

(2) انظر د. سليمان الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، 1979، ص544.

انظر كذلك أ. حبيب ميهوبي: الأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية بالمغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2010، الجزائر، ص17.

(3) انظر د. سليمان الغويل: مرجع سابق، ص34.

المطلب الثاني

خصائص الظاهرة الحزبية

نظراً للمكانة المحورية للأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية فإن للأحزاب السياسية خصائص معينة أهمها:

أولاً: الحزب تعبير عن ظاهرة منظمة ومستمرة:

من المعروف أن الأحزاب تنشأ بموجب قانون ينص على تنظيمها وغاية ذلك استبعاد كافة التكتلات والجماعات الفوضوية والتي قد تأخذ من اكتسابها لصفة الحزبية والإقرار بمشاركتها في الشأن العام مع ما يترتب عليه من آثار سلبية وسيئة تلحق بالمجتمع، ولعل ما يمكن تسجيله للمشرع الليبي[1]، ويؤكد على خاصية التنظيم هو ما جاء في نص المادة 2 من القانون رقم (29) لسنة 2012م الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية والذي نص على أن: "الحزب هو كل تنظيم سياسي يتألف باتفاق بين جماعة من الليبيين يؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون ويدير نشاطه بشكل علني بالوسائل السلمية...".

ويؤكد الفقيه العربي "أدمون رباط" على سمة التنظيم فيقول: "أن الحزب إنما يؤلف جمعية مدنية لا تختلف من جهة طبيعتها القانونية عن سائر الجمعيات التي لا تسعى إلى الربح المادي من وراء أعمالها ..." [2].

ومن خاصية التنظيم يتحقق الاستمرار حيث أن تشكيل الأحزاب وتنظيمها تنظيماً قانونياً يُضفي عليها الشخصية الاعتبارية[3]، حيث تخولها وفقاً لهذه الصفة لاكتساب الحقوق القانونية

(1) انظر القانون رقم 29 لسنة 2010 الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا، الجريدة الرسمية، العدد 5 لسنة 2012م.

(2) انظر د. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري العام، الجزء الثاني، القانونية في الدولة وحكمها، دار العلم للملايين، بيروت، 1971، ص736.

(3) انظر جوفاني جروتانيللي: الأحزاب السياسية – الحرية الفردية وأشكال الحكومات في إطار برنامج التعاون الإيطالي – المصري في مجال العلوم القانونية، جامعة الإسكندرية، 1992م، ترجمة د. محمد رفعت عبد

وتحملها كافة الالتزامات في مواجهة الدولة والغير، ومن ثمَّ يمكنها المقاضاة والتملك وغيرها من الحقوق الأخرى التي تكتسبها بموجب هذه الصفة.

وتجدر الإشارة إلى أن اكتساب الأحزاب لصفة الشخصية الاعتبارية يمنحها خاصية الاستمرارية حيث أنها تظل مستمرة وقائمة بمنأى عن مؤسسيها القائمين على إدارتها، وهذا ما يميزها عن غيرها من التجمعات الأخرى التي لا تكتسب هذه الصفة.

ثانيا: الحزب تعبير عن ظاهرة جزئية لها هدف وغاية:

يشير المفكر الأمريكي "ليبسون"[1] أن الحزب جزء من كل، وبالتالي فهذا يعني ضمناً وجود أحزاب أخرى ولذلك فالحديث عن نظام الحزب الواحد يشكل تناقض، وعليه فالنظام الحزبي يجب أن يكون قائم على أكثر من حزب، وهذا الأمر يستتبع القول بأن الأحزاب ليست مجرد تنظيمات لها آليات وبرامج فقط، بل لها أيضاً غايات محددة، وأهداف تسعى للوصول إليها من وراء ممارسة العمل الحزبي، حيث تتجسد هذه الأهداف في استقطاب المنتمين وكسب الانتخابات للوصول إلى السيطرة على الحكم.

وقد أكد الفقيه "هوريو Hauriou" نفسه أكد على هذه السمة في التنظيمات الحزبية بقوله: "ينبغي ... أن لا نحاول تحديد مفهوم الأحزاب السياسية بالاعتماد على تنظيماتها ... إنما أيضاً بالنظر إلى ما تهدف إليه ..." [2].

الوهاب،.

(4) Leslie Lipson: The Democratic Civilization.=

= تعريب فؤاد موساتي، وعباس العمر، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ، ص119.

(1) André Houriou: Droit Constitutionnel et Institution Politiques, op. cit., p. 205.

المبحث الأول

أنماط المشاركة الحزبية

من المعروف أن المشاركة الحزبية تختلف من نظام سياسي إلى آخر وذلك بحسب نمط النظام الحزبي الذي يطبقه وبالتالي سنوضح أنماط المشاركة الحزبية من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول

المشاركة الحزبية الأحادية

لا تخلو أي دولة في العالم من وجود تنظيم أو عدة تنظيمات سياسية يُطلق عليها اسم الحزب، ومن ثمَّ تختلف هذه التنظيمات من دولة لأخرى، فهناك دول تتبع نظام الحزب الواحد، والذي تكون فيه المشاركة الحزبية دائماً قوية، كما أن هناك دول أخرى تتبع نظام الحزب المسيطر والذي تكون فيه المشاركة مقيدة بحدود معينة للأحزاب المشاركة في النظام السياسي.

ولمزيد من الإيضاح سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: نظام الحزب الواحد:

يُقصد بنظام الحزب الواحد هو الحزب الحاكم والوحيد في الدولة، ويُطلق البعض على هذا النظام "بالنظام الديكتاتوري"، وهو الذي يسيّر كافة الأمور العامة داخل الدولة من خلال أعضاءه، ومسؤوليه وقادته، كمما يعتبر هذا النظام هو المعبر عن إرادة الأمة وممثلاً لها، وبالتالي فإن هذا النظام يرفض تماماً مجرد فكرة وجود معارضة له[1]، ولهذا فلا يتصور أي مشاركة حقيقية في ظل هذا النظام،

(1) انظر د. أحمد عادل: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص162.

ولهذا فهو أقرب إلى جهاز رقابة وسيطرة لنقل التعليمات من السلطة العليا فيه إلى الشعب[1].

وقد استحدث هذا النمط من الأحزاب في بداية القرن العشرين من خلال الحزب النازي في ألمانيا، والحزب الفاشي في إيطاليا، والحزب الشيوعي في روسيا، حيث تضم مثل هذه الأحزاب كل الموالين للحكومة، وتكون السيطرة فيه بيد قادة النظام، وبالتالي فإن الوزراء والنواب، ورجال الإدارة فيه ما هم إلا أدوات تأتمر بتوجيهات هذا النظام.

ويتسم هذا النظام بعد خصائص أهمها:

أ- أن لديه أيديولوجية خاصة تغطي كافة الجوانب الأساسية فيه.

ب-سيطرة كاملة على وسائل الإعلام المحلي.

ج- التحكم في كل الأنشطة الاقتصادية.

د- توجيه الجهاز الحكومي وتسخيره لخدمته.

وتجدر الإشارة بأن المشاركة في إطار هذا النظام تتصف بالقوية لأنها تجعل من العضو المنتمي كأنه جندي يعمل لأهداف هذا النظام دون منحه أي مجال للتفكير والتدبر خارج توجهاته.

ومن أمثلة الحزب الواحد هو الحزب الشيوعي في الصين[2]، والذي تأسس تحت إشراف مبعوثين في الاتحاد السوفياتي السابق حيث تبنى هذا النظام الأيديولوجية الماركسية اللينينية واعتمد على توجهات شمولية، وبالرغم من سماح النظام الشيوعي في الصين بوجود أحزاب أخرى إلا أنه كان هو الحزب المسيطر والذي يقود كافة الأحزاب، وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من الاتهامات الموجه لهذا النظام بانتهاك حقوق الإنسان، وتقييد الحريات إلا أنه يسجل له إنجازات كبيرة لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

---

(1) انظر موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة الدكتور جورج سعد، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، 1992، ص47.

(2) انظر د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1988، ص240.

الفرع الثاني: نظام الحزب المسيطر:

حيث يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل تعدد أحزاب أخرى إلا أن الحزب المسيطر يظل هو المستأثر بالسلطة نظراً لقوته ولحصوله على أغلبية كبيرة تحول بينه وبين الأحزاب الأخرى في الوصول إلى السلطة بل وحرمانها من أي مشاركة من شأنها التأثير في الشؤون العامة أو التوجهات السياسية للمواطنين.

ولقد كان للفقيه "ديفيرجه"[1] فضل في اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر حيث يرى أنه لتكييف نظام متعدد خلال فترة طويلة نسبياً يتعين توافر خاصيتين:

- **الأولى:** هي تفوق الحزب المسيطر على الأحزاب المنافسة خلال فترة طويلة.
- **الثانية:** أن تجد الأمة نفسها في برامج هذا الحزب.

وعليه فالحزب المسيطر قد يكون في مقدمة الأحزان ولكن يترك مكاناً للأحزاب الأخرى وبالتالي يكون مسيطراً سيطرة عادية، وقد يكون الحزب المسيطر متصدراً القمة في القيادة دون أن يترك للأحزاب الأخرى أي مكانة[2]، وهنا الحزب المسيطر يكون شديد الخطورة، ومن هنا يمكن التمييز بين نظام الحزب المسيطر العادي، ونظام الحزب شديد السيطرة، وذلك على النحو الآتي:

أ- نظام الحزب المسيطر العادي:

من أمثلته الحزب الراديكالي في فرنسا، حيث كان هذا الحزب هو المسيطر لأنه كان يتمتع بأغلبية الناخبين، وقد كان هذا الحزب يجسد آمال الأمة في تلك الفترة.

ويحقق نظام الحزب المسيطر العادي ميزة أساسية تتمثل في توفير الاستقرار الحكومي في ظل

(1) انظر د. أحمد أمل: تطور نظام الحزب الغالب في أثيوبيا، تحليل البنية والتفاعلات، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير، 2023م، ص87.

(2) انظر د. صباح مصطفى المصري: النظام الحزبي (الماهية، المقومات، الفعالية) دراسة تفصيلية ومقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص32.

تعدد الأحزاب إلا أنه وبوجود هذه الميزة تظل هناك عيوب تنال من نظام الحزب المسيطر العادي منها ركود الحياة السياسية لأن استقرار الحزب المسيطر العادي في السلطة لسنوات، وشعوره بالارتياح يترتب عليه عجز في الحياة السياسية وذلك لأن المعارضة هي من تحفز وتنشط المشاركة داخل البلاد فضلاً عن استياء شريحة من الرأي العام بسبب عدم الرضا عن سياسة الحزب، ومن ثمَّ استبعاد الحزب المسيطر لهذه الشريحة يجعله يائساً تماماً من الوصول إلى السلطة، وهنا يكمن الخطر الكبير المتمثل في أنه بدلاً من أن تكون الأحزاب المعارضة تعمل بوتيرة عالية لتحقيق أهدافها تجد نفسها مضطرة إلى مناهضة نظام بأكمله والعمل ضده مما يشكل مخاطر على المجتمع بأسره.

ب- نظام الحزب شديد السيطرة:

يكمن الاختلاف بين هذا الحزب والحزب المسيطر العادي في حجم القاعدة التي يعمل من خلالها كل حزب، وعدد أصوات الناخبين، والمقاعد التي يحتلها داخل البرلمان، حيث يتضح من الحزب شديد السيطرة بأنه يتحصل دائماً على الأغلبية المطلقة وله أكثر من نصف مقاعد البرلمان، ومن أمثلة هذا الحزب هو حزب المؤتمر في الهند والذي اتصف بأنه حزب شديد السيطرة لفترة طويلة جداً حيث تحصل في انتخابات 1951 على 364 مقعد من أصل 489، وفي انتخابات 1957 تحصل على 365 مقعد من أصل 494[1].

المطلب الثاني

المشاركة التعددية

يعتبر نظام المشاركة التعددية من الأنظمة التي تتيح مجال أوسع للمشاركة في الشأن العام، حيث أن اختلاف أفراد المجتمع من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية، والاختلافات المتعلقة بالأفكار والمبادئ تُعد من العوامل التي أسهمت في نشأة الأحزاب وتعددها.

والمشاركة التعددية بهذا المعنى تعني وجود حزبين فأكثر قادر كلاً منهما على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم.

(1) انظر د. سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)، مركز البحوث البرلمانية، يونية 2005، ص55.

وعليه ففي المشاركة التعددية يكون لأي تجمع الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها لكل مجتمع من المجتمعات السياسية ليتم من خلاله الوصول إلى الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها[1].

وينبغي الإشارة إلى معرفة الأسباب التي من أجلها تم التحول إلى نظام المشاركة التعددية، حيث كان للدول التي تتميز بنظامها الطبقي دور في إبراز هذا النظام، فبوجود وعي قوي لدى مختلف الطبقات دفع كل طبقة إلى التكتل في حزب سياسي فضلاً عن الانقسامات والاختلافات في تركيبها العرفي والعقائدي حيث ينتمي كل فرد إلى الجماعة التي يتماثل معها ويشكل حزباً سياسياً يندمج فيه[2]. أيضاً للعوامل التاريخية دور مهم في إبراز وتقييم الأحزاب داخلها، ويُعد كلاً من "لامبالومبارا"، و"وينير" العامل التاريخي هو العامل الحاسم في بروز الأحزاب السياسية، وتتخذ المشاركة التعددية في إطار القوى والتنظيمات الاجتماعية أشكالاً مختلفة، وعليه سوف نتناول هذا الموضوع من خلال فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: نظام الثنائية الحزبية:

يُقصد بهذا النظام وجود حزبين كبيرين يسيطران على الحياة السياسية بحيث يستقطبان اهتمام الناخبين، ويقتصر تداول السلطة فيما بينهما فقط، وتجدر الإشارة إلى أن ثنائية الأحزاب لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى، بل أنه توجد أحزاب ولكن ليس لها تأثير في الحياة السياسية.

ونظام الثنائية الحزبية موجود في كثير من الدول، ومن أهمها بريطانيا والتي يتواجد فيها حزبان مسيطران هما حزب المحافظين، وحزب العمال، وكذلك الولايات المتحدة حيث يوجد حزبان مسيطران هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.

---

(1) انظر د. عبد الغني بسيوني: بحث حول ماهية الأحزاب السياسية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق جامعة بيروت العربية (المجلد الأول)، العدد الأول، 1998م، ص35.

(2) Joseph Lapaiom and Mqron Weiner: "Political Parties and Political Development", New Jersey, Princeton University Press, 1965, p. 14.

وينبغي الإشارة أيضاً إلى أنه في الأنظمة ذات الثنائية الحزبية يجب التمييز بين الثنائية الكاملة والثنائية الناقصة، فالثنائية الكاملة تعني وجود حزبان سياسيان يتقاسمان أصوات الناخبين بحيث يتمكن أحد الحزبين الحصول على الأغلبية المطلقة والانفراد بالحكم كما هو الحال في بريطانيا، والثنائية الحزبية الناقصة وتعني وجود حزبين كبيرين يتداولان السلطة ولكن لا يستطيع أي منهما الحصول على الأغلبية بمفرده في البرلمان فيلجأن للائتلاف معاً، أو مع أحد الأحزاب الصغيرة، ومثال ذلك ما يحصل في المانيا بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

الفرع الثاني: نظام الأحزاب المتعددة:

يفترض نظام الأحزاب المتعددة وجود مجموعة من الأحزاب السياسية والمتقاربة مع بعضهما من حيث القوة، حيث لا يستطيع أي حزب في ظل هذا النظام أن يتحصل على أغلبية في الهيئة النيابية، وبالتالي لن تكون هناك أي فرصة في الانفراد بالوصول إلى السلطة، حيث تعول جميع التكتلات الحزبية بين هذه الأحزاب المتقاربة في الأهداف والمبادئ الأساسية بالوقوف بعضها في وجه بعض، سواء كان ذلك على صعيد الانتخابات أو الصعيد النيابي، أو حتى الحكومي لمنع الأفراد من ممارسة العمل السياسي.

يعتبر نظام الأحزاب المتعددة مظهر حضاري من مظاهر الحريات العامة، ومن خلاله يستطيع المواطنين وبمحض إرادتهم الاختيار والاندماج بين الاتجاهات السياسية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح نظام الأحزاب المتعددة يتوقف على مدى الضمانة التي تكفل كل دولة في صون الحقوق والحريات العامة لأنه لا ينسجم إلا مع المبادئ الديمقراطية التي تتيح قدر أكبر من حرية التعبير والدفاع عن المعتقدات[1].

وهكذا نجد أن نظام الأحزاب المتعددة يتأثر بشكل أساسي بالنظام السياسي الذي يسود فيه

(1) انظر أ. مرتضى شنشول ساهي: الموقف من التعددية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص49.

فيطبعه بطابع خاص يختلف عن ما هو موجود في الأنظمة التي تسود فيها الثنائية الحزبية، أو تلك التي يسود فيها نظام الحزب الواحد، وبالتالي فنظام الأحزاب المتعددة يُفسح المجال أمام كافة الأحزاب السياسية ويجعل الساحة السياسية مفتوحة على الدوام أمام القوى السياسية والاجتماعية، والثقافية بشرط أن تكون النُخّب الحاكمة مؤمنة بالتعددية الحزبية، وأنها تعتبر فرصة لاتساع الأفق أمام سهولة انتقال السلطة سلمياً[1]، وهذا يعني أن التعددية لا تنشأ في ظل وجود متسلط على الحكم؛ بل لابد من وجود ميزان بين الدولة والمجتمع المدني يشعر فيه المسيطر بأنه فعلاً بحاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني حتى لا تنهار الدولة.

(1) انظر د. هادي مشعان: التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، بحث منشور في مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العراق، العدد الأول، ص228.

المبحث الثاني

تقدير المشاركة الحزبية في الحياة الديمقراطية

سوف نقوم بتقدير المشاركة الحزبية وذلك من خلال توضيح المزايا التي تتمتع بها الأحزاب في الساحة السياسية، ثم توضيح الاعتبارات التي تؤخذ على المشاركة الحزبية والتي تؤثر سلباً على مدى فاعليتها كوسيلة للمشاركة في الشأن العام، وذلك من خلال مطلبين أساسين على النحو الآتي:

المطلب الأول

مزايا المشاركة الحزبية

تتعدد مزايا المشاركة الحزبية في الحياة الديمقراطية إلى:

أولاً: إدارة الصراع السياسي داخل المجتمع:

حيث تلعب الأحزاب دوراً مهماً في إدارة الصراع داخل المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تتوقف عليها قدرة الأحزاب على إدارة عملية الصراع السياسي مثل نوعية القيادة الحزبية، ومدى اتساع قاعدة الأحزاب، وطبيعة علاقة الأحزاب بالهياكل القائمة.

ثانياً: من أهم مزايا المشاركة الحزبية:

إنه يُفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية.

ثالثاً: المشاركة الحزبية مشاركة منظمة:

حيث تكون مشاركة الأفراد من خلال المشاركة الحزبية دائماً منظمة مما يؤدي إلى نتائج غاية في الأهمية وباهرة لأنها تعتمد على برامج نشطة، وكفاءات عالية تستطيع تحقيق أعلى درجات من التعبئة الشعبية، ويؤكد "لسلي ليبسون" على أهمية التنظيم الحزبي الجيد فيقول: "هناك نقطة يجب ذكرها ... الحزب الحسن التنظيم والذي يعبئ أنصاره يحصل على أكبر مشاركة في الانتخابات ... ولا ينكر أن النجاح الانتخابي في العصر الحاضر يعتمد على المشاركة المنظمة تنظيماً جيداً

الذي من شأنه تقوية الموالين، وتشجيع المترددين، وجذب المستقلين، ففي سنة 1950م كان كسب حزب المحافظين البريطاني أصواتاً جديدة وعودته إلى الحكم سنة 1951م مترتباً على إعادة تنظيمه داخلياً"[1].

رابعاً: توسيع قاعدة المشاركة وتشكيل الرأي العام[2]:

تساهم الأحزاب في تشجيع التجمع الإنساني لتحقيق أهداف مشتركة، وتدريب المواطنين على العمل السياسي والمشاركة في شؤون بلادهم مما ينمي شعورهم بالأمن السياسي، ويتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي العام في كل ما يتعلق بالشأن العام، ويكفل تعدد الأحزاب عنصر الاختيار للأفراد فحرية انضمام الفرد إلى حزب ما أو رفض الانخراط فيه له أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية".

خامساً: المشاركة الحزبية تمثل همزة وصل بين الحاكم والمحكومين[3]:

وذلك أن انضمام المواطنين إلى الأحزاب بُغية المشاركة في الشأن العام يجعل من هذه المشاركة وسيلة وهمزة وصل تفرض على الأحزاب نقل وطرح كافة الأمور العامة إلى السلطة الحاكمة، ويشير الدكتور سليمان الطماوي في ذلك بقوله: "الأحزاب السياسية هي همزة وصل بين الحاكمين والمحكومين ففي ظل الديمقراطية النيابية يعهد الشعب إلى نواب يمثلونه بمهمة الحكم بحيث لا يكون له عليهم أي سلطان إلا عند إعادة انتخابهم، وهنا تظهر فائدة التنظيمات الشعبية السياسية وعلى رأسها الأحزاب، ففي رحباها يلتقي الشعب بنوابه وتتاح له الفرصة لمناقشة المسائل العامة ويكون في استطاعة الأفراد التأثير في النواب عن طريق الحزب الذي ينتمون إليه...".

---

(1) انظر د. سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص48.

(2) انظر د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دراسة مقارنة، دار النافع للنشر والطباعة، القاهرة، 1986م، ص59.

(3) انظر أ. فضلون آمال: استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص76.

سادساً: ضمان الرقابة الشعبية:

حيث يكفل تعدد الأحزاب وجود معارضة منظمة تراقب الحكومة وتنتقدها عندما تخرج عن مسار العمل السياسي أو الإداري، وبالتالي فالأحزاب تعمل بالطرق المشروعة لكي تكتسب أغلبية الرأي العام، وكذلك ذلك يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة كذلك تساعد الأحزاب على تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات.

سابعاً: التعبئة العقائدية للمواطنين[1]:

حيث يعمل كل حزب وفق أيديولوجية خاصة به يُضمّنها أفكاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبقدر قبول الأفراد لأيديولوجية الحزب واقتناعهم بسياسته تكون مؤازرتهم له واندفاعهم للمشاركة في برامجه ونشاطاته.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض التشريعات اعتبرت أن هذا الأمر يعتبر شرط أساسي، ومن ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم (40) لسنة 1977 الخاص بتنظيم الأحزاب في مصر على أنه: "يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي أولاً: ...، ثانياً: تميز برنامج الحزب وسياسته وأساليبه ... تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى"[2].

المطلب الثاني

عيوب المشاركة الحزبية

على الرغم من الدور الهام والبارز الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تأطير حق المواطنين للمشاركة في الشأن العام ودفع عجلة الديمقراطية، ومحاولة الحد من استبداد الأنظمة الفردية المطلقة إلا أن هناك بعض العيوب التي تنال منها مما يترتب عليها إهدار للقيمة الحقيقية للممارسة

(1) انظر د. سليمان صالح الغويل: مرجع سابق، ص65. انظر كذلك د. الأمين سويقات: الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2016-2017، ص61.

(2) انظر القانون رقم (40) لسنة 1977 الخاص بنظام الأحزاب السياسية في مصر، الجريدة الرسمية، العدد (27) بتاريخ 1977/7/7م.

الديمقراطية، ومن أهم عيوب المشاركة الحزبية ما يأتي:

أولاً: محدودية المشاركة الحزبية:

من أهم ما يؤخذ عن المشاركة الحزبية بأنها ذات طبيعة جزئية وذلك لأنها لا تعبر إلا عن أفكار وأهداف أعضاء الحزب دون رؤية وأهداف أبناء الشعب، وهذا الأمر يكون أكثر خطورة كلما تقلص تكوين الأحزاب بل ويزداد خطورة في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، وفي هذا السياق يؤكد المفكر الأمريكي "ليبسون" على أن: "الحزب يعني جزء من كل وهذا يعني ضمنياً وجود أحزاب أخرى، ولذلك فإن الحديث عن نظام الحزب الواحد يشكل تناقضاً فلابد للنظام الحزبي أن يقوم على أكثر من حزب واحد يخضعون فيه جميعاً لنظام دكتاتوري"[1]، "فنظام الحزب الواحد لا يعني بحال حزب كل الشعب وإنما هو حزب البعض في مقابلة أفراد الشعب"[2].

ثانياً: عدم تعبير الحزب عن المصلحة العامة للشعب:

فالمعروف أن الأحزاب السياسية بالرغم من تضمينها لمسألة إعلاء المصلحة العامة في برامجها إلا أن المصلحة الخاصة بالحزب تظل هي الأولى على المصلحة العامة، ويشير "روبرت ميشال" بأن هذا الأمر: "قانون اجتماعي حتى لا يقبل الجدل لأنه لا يمكن أن توجد مصالح خصوصية داخل الهيئة الجماعية دون أن تجد نفسها مباشرة في حالة تعارض مع المصلحة العامة"، وبل ويصل "ميشال" إلى نتيجة أبعد وهي حدوث تعارض حتى بين مصالح أعضاء الحزب أنفسهم وبين مصلحة زعيم الحزب ومصلحة بقية الأعضاء العاديين، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية، وهي في سبيل صراعها لغرض الوصول إلى السلطة لا تبالي بالمصلحة العامة مما يترتب عليه حالة من الشقاق والصراع مع حكومة الحزب الحاكم فتتجه إلى أعمال وتصرفات قد ترتقي إلى حد التآمر على مصالح البلاد العليا.

---

(1) انظر د. سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص110.

(2) انظر د. ماجد الحلو: الدولة في ميزان الشريعة، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص296.

وعلى سبيل المثال؛ في فرنسا عندما تولى "ليون" رئاسة الوزراء سنة 1936 حدثت عقب ذلك العديد من الأزمات الداخلية بين عامي 1937-1939 حيث قامت بالعديد من الإصلاحات لم تكن مقبولة لدى الأحزاب اليمنية التي لم تكن راضية عن هذه الإصلاحات لدرجة قيامها ببعض النشاطات التي تعبر عن روح التعاطف مع العدو الألماني آنذاك، وبدأت انتقاد سياسة التسليح والتعبئة العسكرية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية ولم تتورع هذه الأحزاب في تحقيق مصالحها الذاتية عن التخلي عن تأييدها لحكومة بلادها في مواجهتها للغزو الأجنبي المتمثل في أطماع هتلر وتناست وواجبها الوطني لدرجة وصلت بهم إلى قولهم بأن: "هتلر خير لنا من بلوم"[1].

ثالثاً: المشاركة الحزبية تؤدي إلى عدم الاستقرار:

يؤخذ على المشاركة الحزبية بما تعنيه من تنظيمات ذات أهداف وتكتلات تسعى للسيطرة على الحكم بأنها تؤدي بطبيعتها إلى انقسام بين عامة الشعب، بل أحياناً قد تقود إلى صراع يترتب عليه أحياناً تدمير لمؤسسات الدولة، ويؤكد بعض الفقهاء على هذا الأمر بالقول أن: "الحزب يفقد مبرر وجوده إذا لم يكن هناك انقسام"[2].

وقد انتقد المفكر الفرنسي "الكسيس دوتوكفيل" الأحزاب من هذه الزاوية فقال: "...في عهود معينة تعاني الأمة من شرور لا تستطيع معها صبراً لدرجة تدفعها للتفكير في إجراء تعديل كلي لنظامها السياسي وقد يستشري الشر في جسم الأمة في عهود أخرى حتى يشكل خطراً يهدد وجودها، فالعهود التي تقوم فيها الثورات والانقلابات تؤدي إلى نشأة الأحزاب الضخمة... التي تهز الدولة بقوة في الوقت الذي يقتصر فيه دور الأحزاب الصغيرة على مجرد تحريكها لذا فالأحزاب الكبيرة تؤدي إلى تمزيق الدولة إلى أجزاء بينما تؤدي الأحزاب الصغيرة إلى تدهور أحوالها والحط من قيمتها".

كما أشارت بذلك أيضاً الملكة "فيكتوريا" التي أكدت بدورها على خطورة الأحزاب بقولها: "أن الحزبية ستؤدي إلى تدمير البلاد"، والتي عبرت بها بدقة أثناء فترة توليها للحكم حيث كانت مستاءة

(1) انظر د. السيد خليل هيكل: الاحزاب السياسية (فكرة ومضمون)، دار الطليعة اسيوط 1979م, ص108.
(2) انظر د. سليمان صالح الغويل: مرجع سابق، ص168.

من عمل الأحزاب[1].

رابعاً: المشاركة الحزبية تؤدي إلى تشويه الرأي العام:

من العيوب التي تؤخذ على المشاركة الحزبية وهي تسعى من خلال برامجها وأهدافها للوصول إلى السلطة أو المعارضة في حالة عدم وصولها بأنها تستميل الرأي العام من خلال دعايات وحملات هادفة بذلك التأثير على وجدان عموم الشعب فتعمل على مهاجمة الأحزاب الأخرى المنافسة لها مستعملة في ذلك أساليب من شأنها بث روح التفرق والانقسام بين أبناء الوطن الواحد، ويؤكد الأستاذ الفرنسي "بيرسو بربيوس" ذلك بقوله: "أن الأحزاب السياسية ... يتجسد هدفها في الدفع بالحكومات للتصرف طبقاً للخطوط الأساسية لسياستها ووسائلها في تحقيق ذلك هو الكفاح ضد الأفكار والحركات المنافسة لذا لا مصلحة لها في تهدئة التجزئة بل على النقيض من ذلك تجد من تحفيزها لها أي التجزئة قدرة على أن تبرهن على أصالة مواقفها وسلوكها"[2].

(1) انظر د. عبدالحميد متولي: أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف الطبعة الثانية، 1963، ص74.

(2) انظر د. خليل هيكل: مرجع سابق، ص101.

الخاتمة

تركز هذا البحث حول مدى أهمية المشاركة الحزبية ودورها كظاهرة ديمقراطية يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام وذلك من خلال تسليط الضوء على المشاركة السياسية كوسيلة للمشاركة في صنع القرار، لقد كان لاستئثار السلطة والانفراد بها دون مشاركة بقية أفراد الشعب سبباً جعل من بعض الفئات التي لم تستطيع اختراق الجدار القوي لأنظمة الحكم النيابية ولم ترضى بمسألة الانفراد في صنع القرار أن تلجأ إلى تنظيم صفوفها في أطر اجتماعية لها هدف مشترك ومعبرة عن المصالح الواحدة، حيث تمثلت هذه التنظيمات الجماعية بشكل خاص في الأحزاب السياسية التي دون شك لها أهمية ودور كبير جداً في أي مشاركة لما لها من تأثير على الساحة السياسية.

من هنا انتقلت المشاركة الحزبية نقلة نوعية مميزة في تاريخ الشعوب ترتب عليها إقامة أنظمة للحكم أكثر ديمقراطية من تلك الأنظمة التي تتصف بالشمولية والتي لا تتيح للأفراد أي مشاركة سوى مشاركة قصيرة للغاية من خلال انتخابات لا يشعر الفرد من خلالها بأي قيمة سوى أنها مجرد أداة موجهه لخدمة الحاكم، وهو ما أشار إليه الفقيه "روسو" في كتابه العقد الاجتماعي بقوله: "إن الشعب الإنجليزي يغش نفسه باعتقاده أنه حر لأنه ليس كذلك في الحقيقة إلا أثناء فترة انتخابه لأعضاء البرلمان وحالما تنقضي فترة الانتخاب يفقد هذه الحرية ويعود من جديد إلى قيوده الحديدية ويصبح لا شيء على الاطلاق".

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية لكن عرفت في الوقت نفسه صعوبات لعب نفس الدور في مختلف المناطق، فالظاهرة الحزبية لم ترقى في العالم العربي إلى مستوى التجربة الحزبية الغربية، وهذا نتيجة لعدم وجود بيئة ديمقراطية ومناخ جيد لِتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها.

من هنا يمكن القول أن الظاهرة الحزبية جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي، ووجودها مرتبط بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها خصوصاً في ظل تنامي تنظيمات أخرى في الحياة السياسية

وبالتالي فهي تعتبر من الفواعل الأساسية لأي نظام سياسي وبها يتم تحقيق الديمقراطية عن طريق ضمان انضمام المواطنين إليها والمشاركة السياسية عن طريق العضوية فيها والترشح في الانتخابات من أجل تحقيق التداول السلمي للسلطة.

وعليه في إطار دراستنا لموضوع الظاهرة الحزبية فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1- حداثة العمل للأحزاب السياسية في ليبيا كان له تأثير سلبي وذلك لكون التجربة الحزبية اتسمت بطابع المفاجئة حيث لم يكن لها وجود لعقود طويلة إلا بعد السابع عشر من فبراير.

2- الهدف من المشاركة الحزبية لن تؤتي ثمارها إلا بوجود دستور ضامن لسيادة القانون وصون الحقوق والحريات العامة والتداول السلمي للسلطة.

3- عدم نجاح الأحزاب السياسية في التحول إلى تنظيمات مستقبلية لها دور فعال في المشاركة السياسية يرجع إلى تحديات وعقبات تواجه عمل هذه الأحزاب سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

4- عدم وجود دستور في البلاد يساهم في التأثير بشكل كبير على عمل الأحزاب السياسية مما أثر سلباً على المشاركة في الشأن العام.

5- ارتباط التحول الديمقراطي داخل المجتمع وتأثره بكافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما ينعكس على المشاركة الحزبية داخل البلاد.

6- وجود قصور تشريعي في القانون رقم (29) لسنة 2012 الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا اضر بمقومات نجاح المشاركة الحزبية.

7- ضعف تكريس مبدأ المشاركة الحزبية ساهم في زيادة شعور القواعد الشعبية والجماهيرية بعدم الثقة مما أثر سلباً ونال من قيمتها.

ثانياً: التوصيات:

1- العمل على إرساء قواعد دستورية في ليبيا تضمن من خلالها إثراء مشاركة حزبية حقيقية في الشأن العام.

2- مع الأخذ بخصوصية كل دولة في النظام السياسي المعمول به إلا أنه يجب الاستفادة من تجارب الدول التي كان لها دور كبير في إرساء قواعد الديمقراطية والتحول الديمقراطي وذلك لتفادي أي مخاطر من شأنها التأثير على الدولة.

3- توفير بيئة ديمقراطية تتيح العمل لجميع الأحزاب للمشاركة في الشأن العام.

4- العمل على تمكين الأحزاب السياسية والرفع من كفاءتها وذلك بتوفير فرص تدريب لكوادر أعضاء الحزب من خلال مذكرات تفاهم مع المؤسسات والشركاء الدوليين.

5- ترسيخ مبدأ سيادة القانون وسموه بما يعزز احترام حقيقي لكافة القواعد القانونية من الجميع.

6- قيام المؤسسات الفاعلة في المجتمع بضرورة نشر ثقافة العمل الحزبي كوسيلة للمشاركة في الشأن العام وذلك من خلال برامج الإعلام والعمل على تنظيم مؤتمر وندوات وورش عمل من شأنها تعزيز الثقة في الأحزاب السياسية.

7- ضرورة حث المؤسسة التشريعية في ليبيا على تحديث التشريعات المنظمة لعمل الأحزاب السياسية وذلك لتكريس تعددية حزبية فعالة قادرة على المساهمة في دعم ديمقراطية نظام الحكم.

المراجع

أولاً: المؤلفات العامة:

1- أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية للكتاب، 1992.

2- أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الثاني، القانونية في الدولة وحكمها، دار العلم للملايين، بيروت، 1971.

3- سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)، مركز البحوث البرلمانية، 2005.

4- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

5- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، 1979.

6- سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

7- السيد هيكل، الأحزاب السياسية (فكرة ومضمون)، دار الطليعة، أسيوط، 1979.

8- صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي، (الماهية، المقومات، الفعالية)، دراسة تفصيلية ومقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

9- طارق فتح اله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دراسة مقارنة، دار النافع للنشر والطباعة، القاهرة، 1986.

10- عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1963.

11- علي زغدود، الأحزاب السياسية في الدول العربية، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2007.

12- كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة والأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

13- ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996.

14- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، القاموس المحيط، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية، مصر، 1994.

15- محمد بن مكرم أبو الفضل، جمال الدين أبو منظور الأنصاري، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار بيروت، الجزء 15.

ثانياً: رسائل الدكتوراه:

1- أبو راس محمد الشافعي، التنظيمات السياسية الشعبية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1972.

2- الأمين سويقات، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2016.

3- عبدالرحمان أحمد حسين، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

4- محمود مصطفى عبد الجواد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2003.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

1- حبيب ميهوبي، الأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية بالمغرب، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010.

2- زينبع رابح، النظام القانون للأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

الإدارية، جامعة الجزائر، 2003.

3- فضلون آمال، استخدام الأحزاب السياسية للصحابة في التأثير على الرأي العام، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

4- مرتضى تنشول ساهي، الموقف من التعددية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

رابعاً: البحوث العلمية:

1- أحمد أمل، تطور نظام الحزب الغالب في أثيوبيا، تحليل البنية والتفاعلات، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد (15)، المجلد (8)، السنة 2023.

2- عبدالغني بسيوني، ماهية الأحزاب السياسية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، العدد (1)، المجلد (1)، السنة 1998.

3- محمد عبدالله الشوابكة، واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد (14)، السنة 2021.

4- المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية، الثقافة سوسيولوجية، المجلة الجامعية، العدد (16)، المجلد (1)، السنة 2014.

5- هادي مشعان، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد (1)، العراق

خامساً: القوانين التنظيمية:

1- القانون رقم (29) لسنة 2010 الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا، الجريدة الرسمية، العدد (5)، السنة 2012.

2- القانون رقم (40) لسنة 1977 الخاص بنظام الأحزاب السياسية في مصر، الجريدة الرسمية،

العدد (27)، السنة 1977.

سادساً: الكتب الأجنبية المترجمة:

1- Leslie Lipson: The Democratic Civilization

تعريف فؤاد موساتي وعباس العمر، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت.

2- جوفاني جروتانيللي، الأحزاب السياسية، الحرية الفردية وأشكال الحكومات في إطار برنامج التعاون الإيطالي المصري في مجال العلوم القانونية، جامعة الإسكندرية، 1992، ترجمة د. محمد رفعت عبد الوهاب.

3- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992.

سابعاً: الكتب الأجنبية:

1- André Houriou, Droit Constituionnel et Institution politiques.

2- Joseph Lapaiom and Mqron Weiner, “Political parties and political development”, New Jersey, Princeton University.